

مكانة مراكز الثقل الديموغرافية - الحضرية في حالة الحرب: دراسة في وضعية المدن الكبرى

The Position of Demographic - Urban Centers of Gravity in war situation: A Study of the Situation of Mega-Cities

سيدهم ليلى

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، Sidhoum.leila@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/31 تاريخ قبول النشر: 2025/10/14 تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

يعتبر مفهوم "مراكز الثقل الحضرية-الديموغرافية" (COGs) مفهوما حروبيا يُستخدم في تخطيط عمليات الدفاع الوطني أو الهجوم الدفاعي أو الهجوم لتحديد نقاط القوة أو نقاط الضعف الرئيسية للدولة وللنظام الدفاعي للخصم، والتي في حال استهدافها، قد يكون لها تأثير حاسم على نتيجة الصراع. نشأ هذا المفهوم مع كارل فون كلاوزفيتز، وتم تكيفه في العقيدة العسكرية الحديثة لتركيز الجهود على الأهداف ذات الثقل الكبير خاصة في الحروب التقليدية. وعلى الرغم من أن تطبيقه وتعريفه لا يزالان محل جدل مستمر، لا سيما فيما يتعلق بفائدته في الصراعات الحديثة المعقدة والمتكيفة وغير التقليدية. وخاصة في مدى احترامه لمبدأ حماية المدنيين في الحروب والصراعات المسلحة.

الكلمات مفتاحية: مراكز الثقل؛ الديموغرافيا؛ الدفاع الوطني؛ الحرب.

Abstract:

The concept of "urban-demographic centers of gravity" (COGs) is a military concept used in planning national defense, defensive attacks, or offensive attacks to identify the main strengths or weaknesses of a country and its defense system, which, if targeted, could have a decisive impact on the outcome of the conflict. This concept originated with Carl von Clausewitz and was adapted in modern military doctrine to focus efforts on high-value targets, especially in conventional warfare. However, its application and definition remain the subject of ongoing debate, particularly with regard to its usefulness in complex, adaptive, and unconventional modern conflicts. This is especially true in terms of its respect for the principle of protecting civilians in wars and armed conflicts.

Keywords: Centers of gravity; demographics; national defense; war.

1. مقدمة:

يعد مفهوم مركز الثقل الديموغرافي-الحضري من المفاهيم المتجددة في مجال العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، وهو المفهوم الأساسي في وضع الاستراتيجية العسكرية الدفاعية أو الهجومية التقليدية لإيجاد الطريقة الأمثل والأقل تكلفة من حيث الخسائر البشرية والمادية. ويُعدّ تحديد "ما هو مركز الثقل" وكيفية إيجاده من الأسئلة الرئيسية التي يطرحها الاستراتيجيون والمخططون العسكريون لإعداد خططهم الدفاعية والهجومية. لكن مع تطور الدول والمجتمعات، وتعدد أساليب الحروب التماثلية واللاتماثلية على وجه الخصوص، أصبح من الضروري ان تتحول المراكز الديمو-حضارية الى أدوات للدفاع وتحقيق الامن الوطني الاستقرار، ومواجهة التهديدات المختلفة التي يمكن ان تهدد أمن الدولة وسلامة حدودها ووحدة مجتمعتها.

من الناحية الغائية، يربط مفهوم مركز الثقل بـ "نموذج الحلقات الخمس" الخاص به لفهم الفاعل كنظام، أو مجموعة أنظمة، تُسهم في تصميم الاستراتيجيات والعمليات على حد سواء. ومن ثم، يُسهم المفهوم في تحديد ما يجب استهدافه وما يجب حمايته، مما يُسهم في إمكانية اتباع نهج دفاعي - هجومي بالتوازي، مما قد يُحقق بسرعة ما يعرف بتأثير "الشلل الاستراتيجي". ويفترض بأن النموذج قابل للتطبيق عالمياً على أي صراع أو موقف، على المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية. والاستثناء الوحيد لهذا النموذج هو إذا انخرط الشعب بأكمله لخوض معركة دفاعية ضد الغزاة، مما يُقلل إلى حد ما من فائدتها المحتملة مثلما حدث خلال الثورة التحريرية الجزائرية أو ما يحدث حالياً في غزة.

ومن الناحية العملية أو الوجودية، يستخدم وصف مركز الثقل من "كلوزفيتز/ Clausewitz" كمركز كل القوة والحركة، حيث يشير إلى نقطة سيحقق فيها مستوى من الجهد والفعالية، أكثر مما يمكن أن يحققه نفس المستوى من الجهد إذا تم تطبيقه في مكان آخر، ويرى أن مركز الثقل "يصف تلك النقطة التي يكون فيها العدو أكثر عرضة للخطر والنقطة التي يكون فيها للهجوم أفضل فرصة ليكون حاسماً". حيث توجد مراكز ثقل مادية فقط، مثل القواعد العسكرية، التجمعات السكانية، المناطق الاستراتيجية...، هذا لأن المعنويات بالنسبة للفاعل البشري إنسانية وتتجاوز نطاق ما يمكن التنبؤ به. وتكمن الحلقات الخمس التي هي مراكز ثقل، وهي أيضاً حلقات ضعف في الوقت نفسه في: القيادة، والأساسيات التنظيمية، والبنية التحتية، والسكان، والجيش الميداني.

بالإضافة الى تطرقنا للحلقات الخمس كلها من خلال التحليل في هذا المقال، فإننا سنركز على الحلقة الرابعة، وهي السكان، باعتبارها حلقة الثقل الديموغرافية-الحضارية ومدى أهميت الاهتمام بتوزيعها الجغرافي المتوازن عبر مساحة الدولة لتحقيق الأهداف الدفاعية والأمنية الداخلية والخارجية في الوقت نفسه. خاصة وان حلقة السكان تمثل الأشخاص كأفراد بالدرجة الاولى، وكتجمعات عرقية أو ثقافية أو دينية بالدرجة الثانية، يتصرفون بشكل مختلف من ثقافة إلى أخرى، ومن الصعب التنبؤ بردود أفعالهم اتجاه مختلف التهديدات التي يمكن ان تواجهها الدولة. ولمعالجة هذا الموضوع، نطرح الإشكالية التالية:

*كيف يمكن حماية مراكز الثقل الديموغرافية-الحضارية في حالة الحرب أو الصراع المسلح؟ وكيف يمكن تجنب جعلها أداة عسكرية للدفاع أو الهجوم، وضمان حمايتها من تبعات الحرب؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
*كلما كان التوزيع الديمغرافي-الحضري للسكان على المناطق الجغرافية للدولة متوازناً، كلما ساهم ذلك في تحقيق استراتيجيات الحماية واهداف الدفاع والامن الوطني بجعلها مناطق خارج نطاق الحرب.

*كلما كان تحديد مراكز الثقل في الدولة دقيقاً وفق المعطيات الاستراتيجية الدفاعية، كلما زاد ذلك في فعالية تلك المراكز في تحقيق الحماية لسكانها في حالة الحرب.
سيتم معالجة هذا الموضوع بداية من خلال ثلاثة محاور نشرح فيها أهمية مراكز الثقل في تحقيق اهداف الدفاع الوطني من حماية للدولة وسيادتها، وحماية للمجتمع وثوابته الثقافية والدينية والتاريخية.

2. نظرية مراكز الثقل: بين البعد العسكري والبعد المدني

اتخذت العلاقة القديمة بين الحرب والمدينة أشكالاً متعددة، يتردد صداها في معارك المدن اليوم. فقد خاضت المدن حروباً دامية ضد بعضها البعض، كما في اليونان القديمة، وكانت الحروب في أغلب الأحيان، تُشن ضد المدن للسيطرة عليها لا لتدميرها. بمجرد تأسيسها، سرعان ما أصبحت المدينة هدفاً للطمع، ومركزاً للسلطة والثروة. ولغزو المدن، كان على المهاجمين تطوير تقنيات عسكرية جديدة، وظهر فن وتقنية محددة لحصار المدن أو المعازل: السياسة والعسكرية، حيث كانت هذه الأخيرة تعتبر مركز الثقل بالنسبة للتجمع البشري المحيط بها.

يعتبر "كلاوزفيتز" من الأوائل الذين تحدثوا عن هذا المفهوم، مركز الثقل، حيث لا يزال مركز الثقل مفهوماً مثيراً للجدل. إذ بينت عقود من البحث والنقاش بعضاً من نقاطها الدقيقة، لكن الإجماع على جوهر النظرية لا يزال غائباً. ومع ذلك، يستمر الممارسون العسكريون في تبني هذا المفهوم بحماس؛ حيث يُعرّف الجيش الأمريكي حالياً مركز الثقل بأنه "مصدر قوة يوفر القوة المعنوية أو الجسدية، وحرية التصرف، أو الإرادة للتصرف"¹. لكن هذا التعريف يشوبه بعض النواقص، مثل إصراره على استخدام كلمة "مصدر"، مما يُعقّد الأمور باعتبار أن الجيش الأمريكي ينظر الى الامر على انه عملية استلاء على المصادر مهما كانت طبيعتها. ومع ذلك، فقد نجح في توضيح الفرق بين مراكز الثقل ومفاهيم عملية أخرى، مثل "النقاط الحاسمة" أو "نقاط الضعف الحرجة". وهذا يُمثّل بوضوح تقدماً عن الوضع الذي كان سائداً في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، عندما كان المصطلح يُستخدم لوصف "أي شيء يستحق الهجوم"².

يُظهر التدقيق في النص الألماني أن "كلاوزفيتز" لم يستخدم مصطلح "المصدر". علاوة على ذلك، يبقى هذا المفهوم صحيحاً فقط عندما يمتلك العدو "وحدة" أو "ترابطاً" كافياً للعمل كجسم واحد. لذا، قبل تطبيق هذا المفهوم في تخطيط الحرب، أو في التخطيط الاستراتيجي يجب أن نتساءل عما إذا كان بإمكاننا اعتبار العدو أو الخصم كياناً واحداً يمكن التعامل معه على هذا الأساس، خاصة وأن النزاعات المسلحة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة اتخذت منعطفاً جديداً، والمتمثل في الحروب والمواجهات اللاتماثلية التي غالباً ما انتهت بهزيمة الجيوش النظامية رغم تفوقها من جهة العتاد والامكانيات.

علاوة على ذلك، يُركز مبدأ "مركز القوة" "كلاوزفيتز" على تحقيق تأثير مُحدد، وهو انهيار العدو. وبالتالي، فهو نهج قائم على التأثيرات، وليس على القدرات، ويُشبه مفهومًا ناشئًا يُسمى "العمليات القائمة على التأثيرات" أكثر منه مفهوم "القدرات" الذي يُشكل أساس عقيدة الحرب اليوم. ومن النقاط المهمة الأخرى أن "كلاوزفيتز" لم يُميز بين "مركز القوة" التكتيكية، أو العملياتية، أو الاستراتيجية ويُعرّف "مركز القوة" بالنظام (أو الهيكل) الكامل للعدو، وليس بمستوى الحرب. بالإضافة إلى ذلك، أكد "كلاوزفيتز" على ضرورة البحث عن "مركز القوة" فقط في الحروب المُصممة لهزيمة العدو تمامًا. بحيث يصبح فقط الكم الهائل من الطاقة والموارد الأخرى التي تُستخدم في الحروب التي تهدف إلى تحقيق نصر حاسم يُمكن أن يؤدي إلى ظهور "مركز القوة" ومناطق نفوذها.³

إذا فُصل النظرية يعود الى فكرة البحث عن مراكز ثقل العدو بغرض تدميرها والقضاء على العدو دون ان تكون له القدرة على إعادة بناء قوته في الوقت القريب [مثلما حدث مع العراق وأفغانستان]، ويعود سبب هذا المنظور الى ان اغلب من تحدث عن هذه النظرية او طبقها على ارض الواقع هم من قادة الجيش الأمريكي، وفق مبدأ القوة المطلقة أو فكرة "المصدر"، باعتبار ان الولايات المتحدة الامريكية هي أكبر دولة تمتلك المصادر والموارد الاقتصادية والعسكرية في العالم.

لكن الدراسة المعمقة للفكرة تثبت بأن الأمر ليس بتلك السهولة، فقد قدم "كلاوزفيتز" عدة أمثلة على هذه النقاط المحورية. فعلى سبيل المثال، كانت مراكز القوى لكل من "الإسكندر الأكبر"، و"غوستافوس أدولفوس"، و"تشارلز الثاني عشر" ملك السويد، و"فريدريك الأكبر"، أنهم يقيمون في وسط معسكرات جيوشهم. وفي ظروف مختلفة، قد تكون شخصيات القادة الرئيسيين، أو عاصمة الدولة، أو شبكة حلفائها، ومجتمع اربطه المصالح بمثابة مراكز قوة. إن ما تشترك فيه جميع هذه العناصر المختلفة ليس كونها مصادر قوة، بل إنها تؤدي وظيفة مركزية تربط أنظمة القوة معًا، وفي بعض الحالات، تمنحها الهدف والتوجيه. وبالمعنى الدقيق للكلمة، فإن القوة المسلحة ليست "مصدرًا" للقوة. بل هي بمثابة نقطة محورية تستمد القوة وتنظمها من مصادر متنوعة: قاعدة سكانية (المجندين)؛ قاعدة صناعية (الأسلحة والمواد)؛ وقاعدة زراعية (المواد الغذائية).⁴

• وقد كان أول باحث يدرس بعمق مفهوم مركز الثقل في العمليات العسكرية هو العقيد "جون أ. واردن الثالث/ John A. Warden III" من القوات الجوية الأمريكية. من خلال ضبط المفهوم باستعماله عبارة "الحلقات الخمس" والتي تتمثل فيما يلي:⁵

الحلقة الأولى: والأكثر أهمية تحتوي على القيادة، فإذا كان القبض على القائد أو تصفيته أو عزل الاتصالات لا يشكل خطراً مباشراً على الحلقة الداخلية، ينصح "واردن" بمهاجمتها بشكل غير مباشر عن طريق تدمير واحدة أو أكثر من الحلقات الخارجية.

الحلقة الثانية: وتحتوي على العناصر الأساسية أو العضوية أو أساسيات النظام، أي المرافق والعمليات التي لا يمكن للنظام أن يضمن وجوده بدونها.

الحلقة الثالثة: هي حلقة البنية التحتية؛ وهي تغطي نقل البضائع والخدمات والمعلومات في النظام. ومن الناحية الاستراتيجية، يشمل ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والبحرية

والمنشآت، فضلاً عن الصناعات (غير الأساسية). ونظراً لزيادة عدد العناصر، عادةً ما تكون الحلقة الثالثة أكثر مقاومة من الثانية.

الحلقة الرابعة: وتحتوي على السكان والمدن، حيث أن العدد الكبير جداً من العناصر في هذه الحلقة يجعل من الصعب مهاجمتها مباشرة؛ إلى جانب ذلك، فإن مثل هذا الهجوم سيكون مثيراً للجدل من الناحية الأخلاقية.

الحلقة الخامسة: وتحتوي على آلية القتال الخاصة بالنظام أو، من المنظور الاستراتيجي، القوات العسكرية الميدانية. وتتمثل وظائفها الوحيدة في حماية الحلقات الخاصة بها وتعريض الحلقات المعادية للخطر.

فمع تدمير الحلقة الخامسة، تظل الدوائر الأربع الداخلية غير محمية، مما يجعل من المرجح جداً أن يمثل الزعيم (الزعماء) لمطالب الجانب المعارض. وينطبق الأمر نفسه على شخصيات القادة الرئيسيين، أو عواصم الدول، أو شبكات التحالفات. فهذه الجهات تستمد قوتها الخام من مصادر مختلفة، وتجمعها، وتنظمها، وتعيد توجيهها بما يخدم الأهداف النهائية لها. لقد أثبتت التجارب التاريخية، كما اشرنا من قبل، بأن مراكز الثقل يمكن ان تكون أي شيء آخر ما عدا القوة العسكرية، لهذا بدأت الأنظار تتجه الى مراكز ثقل أخرى، والتي من أهمها الإمكانات الديمغرافية وكيفية توزيعها على الرقعة الجغرافية للدولة سواء لأغراض الدفاع أو الهجوم، وهو ما يجعل الخطط الاستراتيجية والعسكرية الحديثة تأخذ ذلك بعين الاعتبار [الصراع الروسي – الأوكراني]، حيث نلاحظ بأنه منذ بداية الهجوم الروسي في شهر فيفري 2022، تحولت مراكز الثقل الديمو-حضرية الى خطوط دفاع أساسية بالنسبة لأكرانيا، بينما شكلت عوائق كبيرة اما تقدم القوات الروسية، أي ان المدن الكبرى الحدودية في أوكرانيا أصبحت أدوات دفاع عسكرية، رغم انها في الأصل مناطق حضرية لا علاقة لها بالعمل العسكري.

باختصار، يمكن تلخيص فكرة مركز الثقل عند "كلوزفيتز" في مجموعة من النقاط والتي تتمثل في:

أولاً: يُعد مركز الثقل مهما كان نوعه نقطة محورية، وليس نقطة قوة ولا ضعف، ولا حتى مصدرًا للقوة بحد ذاته.

ثانياً: لا توجد مراكز الثقل إلا حيث يوجد اتصال كافٍ بين مختلف مكونات بنية العدو أو الخصم لتشكيل نظام أو هيكل بنيوي شامل يعمل بوحدة معينة، مثل الجسم المادي. ما لم تكن أجزاء العدو تتمتع بالاتصال الكافي، فقد لا يكون لديه بالضرورة مركز ثقل. وهو ما يصعب التعامل معه. [حرب التحرير الجزائرية، حرب فيتنام، والحرب على غزة حالياً].

ثالثاً: تمتلك مراكز الثقل قوة مركزية معينة تعمل على تماسك النظام أو الهيكل بأكمله. وأن أي ضربة على مركز ثقل العدو ستفقده توازنه، أو بعبارة أخرى، ستتسبب في انهيار نظامه أو هيكله البنيوي بأكمله.

رابعاً: يستلزم هذا المفهوم النظر إلى العدو بشكل كلي، كنظام. وان تعذر ذلك تصبح الحرب اللاتماثلية أو حرب العصابات هي الحل الأمثل للتعامل مع العدو. [ما تقوم به المقاومة الفلسطينية في غزة من ضرب لمراكز ثقل العدو]

خامساً وأخيراً، لا يُعدّ تحديد مراكز الثقل مناسباً لجميع أنواع الحروب.⁶ بل يمكن ان يصبح نقطة الضعف الأساسية في حالة مواجهة عدو أو خصم لا يقوم هيكله التنظيمي على فكرة مراكز الثقل.

من هنا تظهر الحاجة الملحة لتحسين وتطوير مهارات التعامل بفعالية مع التهديدات الهجينة على جميع مستويات صنع القرار. ويجب أن تكون القيادات المدنية والعسكرية أكثر استعداداً لمواجهة تلك التهديدات من خلال التكيف الدائم مع التطورات الداخلية والإقليمية والدولية، وتوقع يقيني بأن خصوم اليوم هم أعداء الغد، ولا بد من معرفة مراكز الثقل التي يستندون عليها ووضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة لتدميرها في حال الدخول في صراع عسكري مستقبلاً.

كما يجب أن يُوسّع تدريب القادة السياسيين والعسكريين ليشمل نطاق فهم المخاطر التي تواجه الجهات الفاعلة في مجال الأمن. وهذا ليس مسألة تقنية بالدرجة الأولى، بل يتطلب بلورة رؤية شاملة لجميع الأبعاد، لتشجيع التفكير المبتكر والواسع النطاق حول كيفية تعزيز الاستدامة طويلة الأمد للمجتمعات والدول والاقتصادات والمنظمات في ظلّ التسارع والتغيير الديناميكي للبيئة المحيطة بالمجتمع والدولة على حد سواء. خاصة وأن الأطروحة الرئيسية للنظرية الديموغرافية للحرب تتمثل في التأكيد على أن العامل الديموغرافي، وبالتالي معدل المواليد والكثافة السكانية، هو المحرك الأساسي للتاريخ. وتستند هذه النظرية إلى الاعتقاد بأن العوامل الديموغرافية، أي السكان، تؤثر على تطور المجتمع، وعلى نشوب الحروب. ووفقاً لهذه النظرية، فإن السبب الرئيسي للحرب يرتبط بالتناقضات بين النمو السكاني والقدرة على ضمان الحد الأدنى الكافي من سبل العيش للسكان الذين يتزايدون بسرعة، ومنه الدن التي تتوسع بنفس السرعة، مما يجعلها من أهم مراكز الثقل بالنسبة للدولة سواء في حالة السلم والسعي نحو الرفاهية والتطور، أو في حالة الحرب وقضايا الدفاع الوطني.

3. السكان والمدن كمركز ثقل حيوي بالنسبة للدولة

يعتبر كل من السكان والمدن مراكز ثقل حيوية للدولة في حالة الحرب، وذلك لأنها تُركّز السلطة السياسية والموارد الاقتصادية والبنية التحتية، مما يجعلها أهدافاً استراتيجية رئيسية سواء بالنسبة للطرف المهاجم أو الطرف المدافع في الحرب. تاريخياً، دارت الحروب في الغالب عبر ساحات معارك شاسعة، حيث تقاتل آلاف الرجال والفيالق عسكرية الضخمة والأسلحة الثقيلة في ساحات مفتوحة. وكانت المدن تُحاصر أو تُنهب، لكن نادراً ما كان القتال يدور في الشوارع. أما الصراعات المسلحة الحديثة، فتبدو مختلفة تماماً، فقد أصبحت مراكز المدن والمناطق السكنية ساحات للمعارك. وأصبحت السيطرة على المدن الكبرى والتجمعات الحضرية، وخاصة العواصم، هي العامل الحاسم في نجاح العمليات العسكرية. أما اليوم، ومع تزايد التحضر العالمي وتوسع المدن، تتزايد المعارك في المدن التي تحولت إلى خطوط دفاع رئيسية من خلال البنية التحتية والكثافة السكانية التي تعيق تقدم القوات المهاجمة، وتمنح القوات المدافعة تحصينات إضافية محمية بالقوانين الدولية [حماية المدنيين والبنية التحتية الأساسية]، مما يتطلب تكييفاً جذرياً للاستراتيجيات والتكتيكات العسكرية لمواجهة التحديات الفريدة لحرب المدن والحرب داخل المدن.

وبحسب احصائيات منظمة الصليب الأحمر الدولية فإنه من المتوقع أن يعيش ثلثا سكان العالم في المدن بحلول عام 2030، حيث تواجه المراكز الحضرية ضغوطاً متزايدة في سعيها لاستيعاب هذه الزيادة السريعة. في الوقت نفسه، تتزايد الصراعات المسلحة في البيئات الحضرية، ويتحمل حوالي 50 مليون شخص العبء الأكبر من عواقبها. كما أنه من المتوقع أن يحدث 96% من النمو الحضري في البلدان النامية، في مدن تعاني أصلاً من الهشاشة، فمن بين 65 مليون شخص نزحوا قسراً، يعيش 75% منهم في المناطق الحضرية.⁷

من هنا يتأكد الأمر بأن المدن الكبرى والمناطق الحضرية أصبحت في قلب الحروب والصراعات المسلحة، وأن سقوطها أو صمودها يعني حسم الحرب لصالح طرف على حساب الآخر. لهذا نجد بأن الوظيفة الدفاعية للمدن والمناطق الحضرية أصبحت ذات أهمية أكبر فأكثر، خاصة مع تطور تكنولوجيا الحروب بطريقة بدأت تسد فجوة القوة بين الجيوش النظامية التقليدية. وهو ما أكدّه البروفيسور "أنتوليو ج. إيشيفاريا / Antulio J. Echevarria" ضابط متقاعد في الجيش الأمريكي ومؤرخ، والذي تُعدّ النظرية العسكرية الألمانية مجال بحثه الرئيسي، في عام 2000، حين نشر كتاب بعنوان "بعد كلاوزفيتز: المفكرون العسكريون الألمان قبل الحرب العالمية الأولى"، وفي عام 2002، نشرت كلية الحرب الأمريكية ورقته البحثية "مركز ثقل كلاوزفيتز: تغيير عقيدة الحرب - من جديد!"⁸ حيث يزعم "إيشيفاريا" بأن مفهوم مركز الثقل "يتطلب القدرة على التنبؤ، باحتمالية معقولة، بكيفية تحقيق تأثيرات من الدرجة الأولى والثانية على الأقل، وربما أكثر".⁹ إذ ينبغي اعتبار حساب مركز الثقل مسألة "حكم استراتيجي" على أعلى المستويات.

إن الطبيعة المتغيرة للحرب، خاصة مع "موت المسافة"، ومع وصول الذكاء الاصطناعي إلى طليعة التفكير العسكري، أصبح خوض حرب غير متكافئة مسألة محسومة حالياً، حيث يتعين على القوة الأضعف أن تسعى للدفاع في المناطق الحضرية، حيث ستصبح المدن الكبرى هي الميدان الطبيعي الجديد للحرب، وأحياناً حتى في شكل مناطق حضرية - سكانية عملاقة على الحدود أو عبر الحدود، مما يخلق تعقيداً لم يكن موجوداً من قبل.¹⁰

فلم يعد الحديث اليوم عن كيفية حماية المناطق الحضرية والمدن الكبرى من الصراع المسلح ومن الحرب، بل أصبحت أقوى جيوش العالم تتدرب على حروب المدن والحروب داخل المدن كثيفة السكان، حيث يُسلم على نطاق واسع بين الممارسين بمستقبل يتضمن حرب المدن. ومن الأمثلة على ذلك ما صرّح به الجنرال "مارك ميلي / Mark Milley"، رئيس أركان الجيش الأمريكي، ورئيس هيئة الأركان المشتركة، وأعلى رتبة عسكرية في القوات المسلحة الأمريكية، سنة 2016 بقوله: "في المستقبل، يمكنني القول بثقة عالية جداً، إن الجيش الأمريكي سيخوض على الأرجح معارك في مناطق حضرية، ونحن بحاجة إلى تجهيز القوة وتنظيمها وتدريبها وتجهيزها للعمليات في المناطق الحضرية، المناطق الحضرية شديدة الكثافة".¹¹

لأنه بالنظر إلى الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ حرب العراق الأولى، فإنه لطالما كانت المدن مراكز ثقل، ولذلك غالباً ما اتجهت المعارك نحوها. حيث غالباً ما كان المدافعون الأقل قوة وتجهيزاً أو الأقل كفاءة يلجؤون إلى التضاريس الحضرية داخل المدن، مما يوفر ميزة دفاعية جوهريّة. مثلما حدث في كل من أفغانستان والعراق وسوريا.

وقد أدركت القوات العسكرية والباحثون على حد سواء هذا التعقيد. وبحسب وزارة الدفاع البريطانية، "ستكون البيئة الحضرية من أكثر المناطق صعوبة في العمل. وستصبح المدينة ومحيطها نسيجاً متزايد التعقيد والغموض من جهات فاعلة متعددة ذات ولاءات متغيرة، وقد يُطلب منا العمل فيها بطرق متنوعة، بدءاً من الصراعات الكبرى على المدى البعيد وصولاً إلى دعم السلام والعمليات الإنسانية".¹²

ويُعدّ التوسّع الحضري السريع أحد الأسباب الرئيسية وراء تحديد حروب المدن كمجال رئيسي لمعارك المستقبل. ويشير أحدث تقرير صادر عن مجلس الاستخبارات الوطني البريطاني، بعنوان "الاتجاهات العالمية 2040"، إلى استمرار هذا التوسّع الحضري، ويتوقع أن ترتفع نسبة سكان الحضر من 56% في عام 2020 إلى ما يقرب من الثلثين -66% بحلول عام 2040. ومن المتوقع أن يحدث معظم هذا النمو في الدول النامية، مع توقع زيادة عدد سكان المدن في البلدان الفقيرة بمقدار مليار نسمة، ليصل إلى أكثر من 2.5 مليار نسمة بحلول سنة 2040. علاوة على ذلك، ومما له أهمية بالغة بالنسبة لمساحة المعركة الحضرية المستقبلية، أن المدن الكبيرة والضخمة تتزايد، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 600 مليون شخص سيعيشون فيما يقرب من 40 مدينة ضخمة بحلول عام 2025-2030. وسيعيش حوالي 400 مليون شخص آخرين في مدن يتراوح عدد سكانها بين 5 و10 ملايين نسمة، وسيعيش ما يزيد عن مليار شخص في مدن تتراوح أعداد سكانها بين مليون وخمسة ملايين نسمة.¹³

إن هذا التطور الكبير لعدد السكان، والتوسع المتسارع للمدن والمناطق الحضرية خاصة في الدول النامية، والتي هي عرضة للحروب والصراع المسلحة، يتطلب من صانع القرار أن يأخذ بعين الاعتبار الأغراض الدفاعية للمدن والمناطق الحضرية. وذلك بجعل كل مشاريع البنية التحتية والخطط التنموية تخدم تلك الأغراض، سواء تحولت المدينة الى خط دفاع لصد هجمات العدو، أو كانت نقطة انطلاق لمهاجمة مراكز ثقل العدو العسكرية أو الشبه عسكرية أو حتى المدنية التي تم تحويلها لاستخدامات عسكرية. مما يستدعي إعادة التفكير الجدي في التوزيع الجغرافي للسكان على مساحة الدولة.

ذلك ما تقوم به الدول التي ترى نفسها مهددة، أو تعتبر بأنها ستدخل في حرب مع قوى كبرى عاجلاً أم آجلاً، فمن بين خمس وعشرين مدينة كبرى في العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين، كانت واحدة وعشرون منها على ساحل البحر أو طرف نهر رئيسي، بينما كانت أربع مدن فقط (موسكو، بكين، دلهي وطهران) تقع في الداخل. ومن هنا يتضح بأن كل من روسيا والصين والهند وإيران تستعد للحرب مستقبلاً ضد الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أو بينها كدول جوار، مما جعلها تبقى على أكبر مدنها وعواصمها داخل العمق الجغرافي مما يسهل عليها عمليات الدفاع. باختصار، إن المدن هي ساحة معركة المستقبل، وإن لم تكن كابوساً للجيوش النظامية، فهي على الأقل تحدٍ كبير، ليس بسبب حجم التضاريس فحسب، ولكن بسبب البيانات المعقدة والفوضوية للمدن.

إن حرب المدن هي أصعب أشكال الحرب، كونها عملية عالية التكلفة وعالية المخاطر. ومع التوسع الحضري السريع، لن يزداد معدل حرب المدن فحسب، بل سيزداد تعقيداً ونطاقاً مع نمو حجم المناطق الحضرية. وهو ما دفع "جون سبنسر/John Spencer" الى تحديد ثمانية قواعد لحروب المدن والمتمثلة في: ميزة المدافع، ضعف قدرات المهاجم في البيئات الحضرية،

أهمية المباني كمواقع مُحصّنة، حرية المدافع في الحركة، استخدام المساحات تحت الأرض، وجود المدنيين داخل ساحة المعارك، عدم جدوى سلاح الجو في حسم المعركة، وعدم قدرة أيّ من الجانبين على تركيز قواته بفعالية. تُفسّر هذه القواعد الصعوبات الكامنة التي تواجهها القوة المهاجمة، والخطر المتزايد على المدنيين في صراعات المدن، مؤكدة على التكلفة الباهظة لذه المعارك.¹⁴

وكما لاحظ "سبنسر"، فإن المدن أنظمة تكيفية معقدة أو بتعبير أدق، أنظمة متعددة المستويات ومثل غيرها من الأنظمة المعقدة، تتغير عند التفاعل معها، حيث يجعل تعقيد النظام من شبه المستحيل معرفة الآثار المباشرة أو غير المباشرة لهذه التغييرات بدقة. فكلما اتسعت مساحة المدينة، تبرز تحديات تكتيكية جديدة تفرض متطلبات جديدة على العقيدة العسكرية والتدريب ونوعية الأسلحة. فالتأثير المشترك للمباني الشاهقة والأنفاق، بالإضافة إلى الكثافة السكانية الهائلة لمدن اليوم، يُشكل تحدياً لعناصر أساسية في الحرب، مثل إطلاق النيران والمناورة والتواصل. كما تُشكل المدن الكبيرة تحدياً للقدرات الإلكترونية والسيبرانية، نظراً لصعوبة التواصل حيث تُعيق المباني وغيرها من المعالم الحضرية كفاءة الأسلحة الثقيلة، بل وتجعل منها اهداف سهلة للقوة المدافعة.

لهذا تجتهد هيئة الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي على وضع قواعد صارمة للعمليات العسكرية داخل المدن عبر الأطر الرئيسية المطبقة للقانون الإنساني الدولي فيما يخص الحروب والنزاعات المسلحة داخل البيئات الحضرية والمدن، مع التركيز على حماية المدنيين كعنصر أساسي في العمليات العسكرية الحضرية. لكن يبقى ذلك الاجتهاد محل تساؤلات وانتقادات كبيرة بعد العدوان الصهيوني على قطاع غزة وتعمره تدمير المدينة ومناطقها الحضرية لأغراض الحرب دون أي احترام للقوانين الدولية.

ويبقى أنه من منظور دراسات الحرب، يؤكد الباحثون أن مستقبل الصراع المسلح سيكون في المدن وأن العمليات العسكرية يجب أن تتكيف مع الوجه المتغير للحرب والذي يرجع، بالأساس، إلى زيادة كثافة المدن والترابط المعقد بين الجهات الفاعلة المسلحة والداعمة والمتضامنة عبر مختلف المراكز الحضرية في الدولة. خاصة المدن الكبرى التي يمكن ان تتحول الى مركز ثقل وقيادة مستقلة عن بعضها البعض مما يصعب أكثر طرق التعامل معها في الحروب. ويبقى الرهان الأساسي بالنسبة للقوات المهاجمة أو المدافعة هو الجانب الإنساني، وهو الأهم في ظل تحول المدن والمناطق الحضرية الى ساحات قتال ومعارك ومراكز سيطرة وقيادة لأطراف الصراع.

4. التعامل مع المدن في حالة الحرب: بين الضرورة العسكرية والواجب الانساني

قد يبدو تدمير مدينة أمراً منطقياً للمهاجم، فإذا دُمّر المنطقة، سيصبح مكانا خطيرا وغير صالح للسكن مما سيدفع السكان المدنيين الى المغادرة كنازحين او كلاجئين. لكن تكمن المشكلة في أن الجنود المدافعون مستعدون للعيش في بيئات وخطيرة، بل ومدرّبين على ذلك. حيث أن تدمير المدينة لن يؤدي إلى تدمير كامل لجميع مبانيها وبنيتها التحتية، وستظل هناك العديد من المواقع التي يمكن للقوات المدافعة الاختباء فيها وشن الهجمات انطلاقاً منها. وهذا يجعل تطهير المدينة أمراً مكلفاً، ليس فقط من حيث الوقت، بل أيضاً من حيث الأرواح، التي يكون أغلبها أرواح مدنيين. كما أن هناك أيضاً جانب سياسي واقتصادي يجب مراعاته. فالمدن مراكز

سكانية ضخمة ومراكز للنشاط الاقتصادي، فإن تدميرها قد لا يُجدي نفعًا سياسيًا ولا عسكرياً. حيث يميل السكان إلى الدفاع عن مدينتهم ضد القوة المهاجمة. ومن هنا يأتي السؤال حول كيفية التعامل مع السكان النازحين داخلياً.

إن ادعاء القوة المهاجمة بإمكانية إخلاء السكان المدنيين، مما يحد من تعرضهم للأذى ويجعل العمليات العسكرية أقل صعوبة، يتعارض مع التجربة. حيث تُظهر دراسات الحالة التاريخية للقتال في المناطق الحضرية أنه مهما بلغ حجم جهود الجيوش لإخلاء المدن قبل الهجمات الكبرى، يبقى بعض المدنيين دائماً هناك. وقد كان هذا هو الحال في كل معركة حضرية كبرى تقريباً في العصر الحديث. على سبيل المثال، في معركة آخن عام 1944، وحتى بعد عمليتي إخلاء إجباريتين (إحدهما من قبل الألمان والأخرى من قبل الأمريكيين)، كان لا يزال هناك ما يُقدر بسبعة آلاف مدني في المدينة في بداية المعركة، ولم يبق منهم سوى ألف عند انتهائها. وفي عام 2004، مرت ستة أشهر بين معركتي الفلوجة الأولى والثانية في العراق، وخلال هذه الفترة تم إخطار المدنيين بالعمليات الوشيكة وتشجيعهم على المغادرة. غادر المدينة ما بين 70% و90% من السكان، الذين يُقدر عددهم بثلاثمائة ألف نسمة، لكن هذا ترك ما بين ثلاثين وتسعين ألف مدني حاضرين أثناء القتال.¹⁵

تعني الحرب في المدن القتال بين السكان، وبالتالي فهي الأكثر تقييداً لاستخدام القوة. وهذا يجعل من المثير للقلق أن دراسة "دافيد بيتز" و "هيغو ستانفورد-تاك" / David Betz and Hugo Stanford-Tuck "حول ما إذا كانت الحرب في المدن صعبة بشكل خاص لم تذكر القانون الإنساني الدولي ولو لمرة واحدة. وحتى لو اعتبرنا بأن التحديات التي تفرضها التضاريس المادية المعقدة ووجود المدنيين ظلت كما هي عبر الزمن، فلا يمكن قول الشيء نفسه فيما يتعلق بالقيود المفروضة على القوة العسكرية. تتوقع حكومات وشعوب الجيوش الحديثة أن تنفذ الحرب في حدود القوانين والمعاهدات والأعراف والمعايير الأخلاقية المعترف بها. منذ الحرب العالمية الثانية، كانت هناك إضافات عديدة لقوانين الحرب التي توجه تصرفات المشاركين في النزاعات المسلحة. وتُملي هذه القوانين كيفية تنفيذ القتال العسكري وما يمكن للجيش مهاجمته وما لا يمكن، مع التركيز بشكل خاص على حماية المدنيين والأهداف المدنية في الحرب.¹⁶

إن دراسة "بيتز و ستانفورد-تاك"، على واقعيته الشديدة، تبين لنا بأن ساحة المعركة الحضرية لا تعرف حدوداً جغرافية ولا قانونية ولا حتى أخلاقية. ببساطة، لا وجود لما يُسمى "خارج ساحة المعركة". وعلى الدول أن تكون مستعدة للدفاع والتصدي لمجموعة واسعة من الهجمات الهجينة، الحركية منها وغير الحركية، والتهديدات الهجينة، والتأثير على العمليات في كل مكان، بما في ذلك داخل حدود الدولة أو الدول المجاورة لها، الحليفة منها أو العدو، لها لصد أي هجوم أو عدوان خارجي.

هذه الفكرة [التي تطبقها قوات الاحتلال الصهيوني في غزة] لا تراعي المبادئ الأساسية الأربعة لقانون النزاعات المسلحة، والمعروفة أيضاً بالقانون الإنساني الدولي والمتمثلة في: التمييز، بين من يقاتل ومن يحاول الاحتماء من القتال من المدنيين، بين الأسلحة الدقيقة والأسلحة العشوائية.

- **التناسب**، بين القوة المستخدمة والاهداف المنتظرة من العملية العسكرية، مع مراعاة البيئة التي تجري فيها أحداث المعركة.
- **الضرورة العسكرية**، مدى ضرورة احتلال المدن لتحقيق النصر، وهل المدن هي مراكز الثقل الأساسية. فإذا كان القضاء على الحلقة الأولى من الحلقات الخمس يحسم الحرب، فلا داعي لمهاجمة المدن.
- **تجنب المعاناة غير الضرورية**، بتفادي الحاق الضرر غير المبرر بالسكان، او استخدامهم كأوراق للضغط على الطرف المدافع لدفعه للاستسلام، كاستخدام التجويع كسلاح ضد المدنيين لدفعهم للتخلي عن الأرض وعن القيادة المدافعة عن أرضها.
- وهي المبادئ الأكثر أهمية في القتال في المناطق الحضرية. حيث تتطلب المناطق الحضرية من القادة العسكريين دراسة استخدام القوة بتفصيل أكبر وتطبيق قيود أكثر عليها مقارنة بأي بيئة أخرى. فعلى عكس جميع البيئات الأخرى التي قد تقاتل فيها القوات العسكرية، تحتوي المناطق الحضرية على كثافة سكانية وأهداف محمية تحد من أساليب الحرب التي يمكن تطبيقها. وهذا، مرة أخرى، يجعل الحرب في المناطق الحضرية صعبة للغاية لأن القادة العسكريين يجب أن يأخذوا في الاعتبار متغيرات أكثر حول كيفية إنجاز مهمتهم مقارنة ببيئة مثل الغابات أو الصحراء.¹⁷
- ففي كثير من الحالات، نرى أن أطراف النزاع المسلح تواصل القتال في المناطق الحضرية بطرق لا تأخذ هذه التحديات في الاعتبار بشكل كامل. وذلك باستخدامها للأسلحة المصممة أساساً للاستخدام في ساحات القتال المفتوحة، بما في ذلك الأسلحة المتفجرة الثقيلة. وهذا سبب رئيسي لمعاناة المدنيين ووفاتهم في حالات حرب المدن. وبينما قد يُمنع المدنيون أحياناً من مغادرة المنطقة المحاصرة، فإن القتال في المراكز الحضرية غالباً ما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى الخدمات الأساسية التي غالباً ما تتعطل أو تُدمر أيضاً. فالقتال، بغض النظر عن نواياه، يُدمر كل شيء في طريقه حتى الانسان.
- تُثير الحروب داخل المدن الكثير من التساؤلات على ثلاثة مستويات مختلفة، وهي:
- **المستوى الأخلاقي**، ويتعلق بالمبادئ الأخلاقية التي تُوجّه كلاً من المُعتدي والمدافع. المُعتدي في قراره استهداف مدينة، أو استهدافها بطريقة مُحددة، أو تجنّب استهدافها، والكيان المدافع في قراره إشراك مدينة في جبهة قتال، أو إعلان حيادها.
- **المستوى القانوني**، ويتعلق بالقانون الإنساني، وبشكلٍ أعم، باللوائح التي تُطبّق على الكيانات المُشاركة في الحرب عند التعامل مع المساحات الحضرية، سواءً عند مهاجمة مدينة أو عند الدفاع عنها.
- **المستوى السياسي**، ويتناول مدى ملائمة أو صعوبة استخدام مدينة كساحة معركة في ضوء الأهداف المُحددة. فبالنسبة للمُعتدي، قد يشمل ذلك استراتيجيات عديدة مثل تحطيم الروح المعنوية أو تقديم عبء بقصد العقاب، بينما بالنسبة للمُدافعين، قد يُستخدم لإبطاء الهجوم، أو تحسين الدفاع عن البلاد، أو حتى إثارة الاستياء والتدخل الدولي.¹⁸
- نلاحظ بأن هذه المستويات الثلاث تتعلق بحماية المدنيين وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية داخل المدن التي تشهد صراعاً مسلحاً، لا سيما عندما لا تحترم أطراف النزاع قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة التي تُنظّم سير الأعمال القتالية داخل المدن.

فلا شك أن العدوان الأخير على غزة يثبت أن المدن لم تعد آمنة في عالم يتسم بزيادة التحضر والتمدد من جهة وعدم الاستقرار من جهة أخرى. ففي السنوات الخمس والعشرين الماضية، أدت المعارك العنيفة في "غروزني" و"الفلوجة" و"الموصل" و"ماريوبول" و"غزة" إلى تدمير أحياء بأكملها ومقتل آلاف المدنيين¹⁹. بينما تسمى القوات المهاجمة ذلك بالأضرار الجانبية للحرب، وتحمل الطرف المدافع مسؤولية سقوط القتلى المدنيين.

نظرياً، ينظم القانون الدولي الإنساني وسائل وأساليب الحرب وحماية الأشخاص الذين يقعون في أيدي العدو في جميع ساحات القتال: البرية والبحرية والجوية والسيبرانية. وبطبيعة الحال، هناك سمات محددة وخاصة بالمدن. ولعل التوتر الكامن في القانون الإنساني بين الضرورات العسكرية ومتطلبات الإنسانية لا يظهر في أي مكان آخر بوضوح أكثر مما يظهر في المدن، حيث تتشابك الأهداف العسكرية والسكان المدنيون والبنية التحتية بشكل كبير. وهنا تضع حقوق المدنيين بين مهاجم يتهم المدافعين باستخدام المدينة كأداة عسكرية لصد الهجوم، ومدافع يتهم القوة المهاجمة باستهداف المدنيين عمداً للضغط عليها من أجل الاستسلام وتسليم المدينة باعتبارها مركز ثقل حيوي.

علاوة على ذلك، لا يقتصر الأمر على السياق المادي للمعارك، بل هناك أيضاً السياق السياسي الذي تدور فيه حرب المدن اليوم. فقد يؤدي المناخ الحالي من التطرف ومحاولات بعض الأطراف عولمة الخوف والعنف إلى تبرير الخيارات الأكثر وحشية وتجاهل المعايير الدولية. في هذا السياق، تكتسب بعض الأحكام الأساسية التي تحمي السكان المدنيين أهمية خاصة في المناطق الحضرية، على غرار: منع شن هجمات مباشرة ضد المدنيين والمرافق المدنية، حظر استخدام الأسلحة الكيميائية، المحافظة على المقدرات الثقافية، منع استخدام التجويع كوسيلة للحرب، بل على العكس من ذلك، للمدنيين الحق في الحصول على المساعدة والإنقاذ، ووجوب احترام المرافق الطبية والعاملين فيها.

من المهم أن نذكر أن المسؤوليات مشتركة بين المهاجمين والمدافعين وحلفائهم. ويمكن للمدافعين أن يحدثوا فرقاً كبيراً، لا سيما من خلال تجنب إجراء عمليات قريبة من السكان المدنيين أو الاختباء بينهم. ولا تنطبق القواعد على الأطراف المتحاربة فحسب، بل يجب أيضاً أن يلتزم بها حلفاؤهم الأجانب. وفي الواقع، فإن الدول ليس عليها واجب احترام القانون الإنساني الدولي فحسب، بل عليها أيضاً ضمان احترامه. وسواء كانت هذه الدول تدعم جماعات مسلحة في الخارج أو دولاً أجنبية، فإن عليها أن تستخدم نفوذها لجعل شركائها يحترمون القانون.²⁰

وبالنظر للضرر الكبير الذي يلحق بالمدنيين في الحروب في المناطق الحضرية، حتى في حالة الامتثال للقانون الدولي الإنساني، هناك ما يدعو إلى معالجة هذه المسألة على المستوى السياسي. حيث أن يمكن أن تؤدي المواقف السياسية بشأن قضايا المدن والسكان في حالة الحرب دوراً حاسماً في زيادة التركيز على هذا الموضوع، مع الدعوة في الوقت نفسه إلى مزيد من الشفافية بين الدول. وعلى الرغم من أن بعض الدول ستحرص على التأكيد على أن المواقف والخطابات السياسية هي أدوات غير ملزمة، ولا تهدف إلى تغيير أو تفسير قواعد القانون الدولي الإنساني القائمة، فإنها هذه يمكن أن تسهم في تعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتوفير أساس أكثر واقعية لاتخاذ إجراءات سياسية وقانونية في المستقبل.

ويبقى الالتزام السياسي باحترام المدينة وسكانها هو العامل الرئيسي الذي يمكن أن يساعد على حماية المدنيين بشكل أفضل أي معايير قانونية مثل تلك التي تحد من استخدام الأسلحة المتفجرة التي لها آثار واسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. ونظراً لعدم وجود معاهدة تنظم بشكل محدد ودقيق استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان، فإن القواعد العامة للقانون الدولي الإنساني توفر الإطار الرئيسي لتقييم مدى قانونية استخدامها. ونظراً لوجود مجال لتفسيرات مختلفة لهذه القواعد وكيفية تطبيقها في ظروف معينة، يمكن أن يزيد الالتزام السياسي من درجة الوضوح حول المعايير التي يجب على الأطراف المتحاربة السعي إلى الوفاء بها فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد الالتزام السياسي في زيادة الوعي بالمشكلة ويولد أطارا قانونيا أكثر صرامة واتخاذ مزيد من التدابير للحد من الأضرار الإنسانية.

ومن خلال محتوى هذا المقال، يتضح لنا بأن المدن والمناطق الحضرية تشكل فعلاً مراكز ثقل مهمة بالنسبة للدولة في سياستها الدفاعية أو حتى الهجومية، لكن من الواضح الآن أن مراكز الثقل ونقاط الضعف الحرجة ليست كياناً واحداً، بل هما مفهومان منفصلان وإن كانا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً. فالمدن والمناطق الحضرية هي مركز ثقل، بينما يشكل السكان نقطة الضعف الحرجة في حالة صراع مسلح. ومن هنا نقول بأنه يجب أن تكون المدينة ملجأ لحماية السكان وليس حصناً للدفاع العسكري، ولا أن تكون هدفاً للهجوم.

4. الخاتمة:

مما لا شك فيه أن ازدياد الأعمال العدائية في المناطق الحضرية والمدن الكبرى يضع ضغوطاً على قواعد القانون الإنساني الدولي الراسخة، وينبغي لأطراف النزاع أن تدرك أنها لا تستطيع القتال في المناطق الحضرية والمناطق المأهولة بالسكان بنفس الطريقة التي تقاتل بها في ساحات القتال المفتوحة. وقد أظهر النقاش حول استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان أهمية النظر ليس فقط في الآثار المدمرة المباشرة على المدنيين، بل أيضاً في الآثار المترتبة، أي تلك التي لا تنتج مباشرة وبشكل فوري عن الهجوم، ولكنها مع ذلك ناتجة عنه. وقد ساعد تصوير المدن ليس فقط على أنها مناطق مأهولة بالسكان، بل أيضاً على أنها بنية تحتية مترابطة للخدمات الأساسية، في توضيح لا غبار بأن الأضرار والدمار يؤثران على المدنيين بعدة طرق، على المدنيين القصير والطويل.

وفي هذا الصدد، تشكل المناطق الحضرية موضوعاً للحماية، وكذلك بيئة تشكل تحدياً لتطبيق المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، مثل مبادئ التناسب والحيطة. لقد كان النقاش حول الآثار القانونية للحرب في المناطق الحضرية والمدن الكبرى حاداً بين القوة المهاجمة والمدافعة حول من يتحمل المسؤولية فيما يتعلق بسقوط ضحايا مدنيين. وبين من يهاجم ومن يدافع، ومن يدعم كل طرف، يبقى السكان المدنيون هم الحلقة الأضعف في الصراع. وفي ظل ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع قضايا الحروب داخل المدن، بين تجريم ما تقوم به روسيا في أوكرانيا وتبرير ما يقوم به الكيان الصهيوني في غزة، يبقى منطق القوة هو السائد على أرض الواقع.

حيث أنه من المرجح أن يؤدي زخم التحضر العالمي والدور القيادي للمدن باعتبارها مركز ثقل أساسية للثروة والهوية للدول إلى جعل حرب المدن أهم نوع من أنواع النزاعات

المسلحة الدولية وغير الدولية في القرن الحادي والعشرين. وستصبح الحروب المتحركة التقليدية التي تشن عبر الأراضي المفتوحة نادرة. وسيضع هذا التطور في موقع الحرب وطريقة خوضها القانون الإنساني الدولي تحت ضغط هائل لمنع ومعاينة انتهاكات القواعد الضمنية التي تحكم حرب المدن وحماية المدنيين. وبما أن القانون الدولي نفسه يعترف بأن إجبار الخصم على الاستسلام هو الهدف من الحرب، فإن انتهاك مبادئ التناسب والتمييز سيبقى حتمية للتناقض بين العقيدة العسكرية والقانون الدولي الإنساني.

5. الهوامش:

- 1- Dept. of Defense, Doctrine for Joint Operations: Joint Pub 3-0 [w/ Changes] (Washington, DC, 2011), Glossary.
- 2- James Schneider and LTC Lawrence Izzo, "Clausewitz's Elusive Center of Gravity," **Parameters** 17, no. 3, (September 1987): 46-57.
- 3- Huba Wass de Czege, "Clausewitz: Historical Theories Remain Sound Compass References: The Catch Is Staying on Course," **ARMY**, Vol. 38, No. 9, September 1988, p.42.
- 4 - David G. Chandler, The Campaigns of Napoleon, New York: MacMillan, 1966, pp. 960-976.
- 5- Miha Šlebir, Re-examining the center of gravity: Theoretical and structural analysis of the concept, **Revista Científica General José María Córdova** 20(40) october 2022, pp 1025-1044
- 6- Seow Hiang Lee, "Center of Gravity or Center of Confusion : Understanding the Mystique," **Wright Flyer Paper** No. 10, Maxwell Air Force Base, AL: Air Command and Staff College, 1999, pp.18-24.
- 7- <https://www.icrc.org/en/document/war-cities-what-stake-0>. Vue le 30/06/2025 à 14h30.
- 8- Echevarria II, Antulio. 2003b. "'Reining In' the Center of Gravity Concept." **Air and Space Power Journal XVII** (2. 87-96).
- 9- *ibid*.
- 10- Jeremiah Rozman, 'Urbanization and Megacities: Implications for the U.S. Army', The Institute of Land Warfare, **the Association of the United States Army**, ILW SPOTLIGHT 19-3, August 2019, <https://urlr.me/b7hSrij>
- 11- Louis A. DiMarco, Concrete Hell: Urban Warfare from Stalingrad to Iraq :Osprey Publishing, 2012), p 15.
- 12- UK MOD Developments, Concepts and Doctrine Centre, Future Operating Environment 2035, (14 December 2015), p 55.
- 13- European Strategy and Policy Analysis System, Global Trends to 2030: The Future of Urbanization and Megacities . <https://urlr.me/RF3byd>
- 14- Spencer, John, The Eight Rules of Urban Warfare and Why We Must Work to Change Them.01/12/2021. <https://urlr.me/marhwG>
- 15- Spencer, John (March 4, 2020). "The City Is Not Neutral: Why Urban Warfare Is So Hard". **Modern War Institute**. Retrieved February 24, 2024.
- 16- *ibid*
- 17- Spencer, John (February 9, 2024). "War Books: The Urban Battlefield of the Future". **Modern War Institute**. Retrieved February 21, 2024.
- 18- Luigi Crema, The Rending Issue of the Use of Cities as Battlefields. SIDIblog, march, 2022. <https://urlr.me/XbPBn5>
- 19- Thomas Brodey, Designing War-Proof Cities : Can urban design fortify defense?. 12/12/2023 <https://urlr.me/jXSB2A>. Consulté le 15/06/2025
- 20- Vincent Bernard, War in cities: How to treat the disease without killing the patient?.19/10/2018. <https://urlr.me/GVxuCc>

6. قائمة المراجع:

- 1- Dept. of Defense, Doctrine for Joint Operations: Joint Pub 3-0 [w/ Changes] (Washington, DC, 2011), Glossary.
- 2 - David G. Chandler, The Campaigns of Napoleon, New York: MacMillan, 1966, pp. 960-976.
- 3- European Strategy and Policy Analysis System, Global Trends to 2030: The Future of Urbanization and Megacities. . <https://urlr.me/dWw7ev>
- 4- Echevarria II, Antulio. 2003b. "Reining In 'the Center of Gravity Concept.'" Air and Space Power Journal XVII (2. 87–96).
- 5- Huba Wass de Czege, "Clausewitz: Historical Theories Remain Sound Compass References: The Catch Is Staying on Course," ARMY, Vol. 38, No. 9, September 1988,
- 6-<https://www.icrc.org/en/document/war-cities-what-stake-0>. Vue le 30/06/2025 à 14h30.
- 7- Jeremiah Rozman, 'Urbanization and Megacities: Implications for the U.S. Army', The Institute of Land Warfare, the Association of the United States Army, ILW SPOTLIGHT 19–3, August 2019, <https://urlr.me/xR4DQG>
- 8- Luigi Crema, The Rending Issue of the Use of Cities as Battlefields. SIDiblog, march, 2022. <https://urlr.me/uFe5A3>
- 9- Louis A. DiMarco, Concrete Hell: Urban Warfare from Stalingrad to Iraq :Osprey Publishing, 2012).
- 10- Miha Šlebir , Re-examining the center of gravity: Theoretical and structural analysis of the concept, Revista Científica General José María Córdova 20(40) october 2022.
- 11- Seow Hiang Lee, "Center of Gravity or Center of Confusion : Understanding the Mystique," Wright Flyer Paper No. 10, Maxwell Air Force Base, AL: Air Command and Staff College, 1999.
- 12- Spencer, John, The Eight Rules of Urban Warfare and Why We Must Work to Change Them.01/12/2021.<https://mwi.westpoint.edu/the-eight-rules-of-urban-warfare-and-why-we-must-work-to-change-them/>
- 13- Spencer, John (March 4, 2020). "The City Is Not Neutral: Why Urban Warfare Is So Hard". Modern War Institute. Retrieved February 24, 2024.
- 14- Spencer, John (February 9, 2024). "War Books: The Urban Battlefield of the Future". Modern War Institute. Retrieved February 21, 2024.
- 15- Thomas Brodey, Designing War-Proof Cities : Can urban design fortify defense?. 12/12/2023 <https://urlr.me/9VJQAu> /. Consulté le 15/06/2025.
- 16- Vincent Bernard, War in cities: How to treat the disease without killing the patient?.19/10/2018. <https://urlr.me/C2uV9r>
- 17- UK MOD Developments, Concepts and Doctrine Centre, Future Operating Environment 2035, (14 December 2015).